

مقال

خطوة انطلاق، نحو رحلة التنمية

نجم عن تعرّض لبنان للازمات المتلاحقة والتحديات، تفاقم المشكلات التي ازدادت هوة من حيث الاثر والنتيجة، وباتت تلك الاوضاع تضغط على المواطن، وتؤثر سلبا على محدودية مداخيله وضعف نموه. هذا فضلا عن التدمير الواسع الذي لحق بلبنان في البنى التحتية، ما يجعل الدعوات ملحة الى بناء برامج وخطط وطنية تضع الجميع امام خيارات مصيرية، وفق سياسات وبرامج طويلة لتنمية الامكانات البشرية والمادية.

لا شك في ان المنافع والمصالح المترابطة تهم جميع الشركاء وتدعم عددا منها، وهو ما يدعو اليوم الى توجيه نداء لاتباع سياسة شراكة الرخاء والازدهار بين جميع ابناء المجتمع. اذ يسعى الجميع الى ان تظل عطاءاتهم الانسانية والحضارية رمزا للمستقبل وساحة للفرص المتاحة، وموتلا لروح التجديد والابتكار والعلم وموهبة الابداع. من هنا علينا ان نتطلع دوما الى المستقبل، لعلنا نصل الى وضع رؤية واضحة لخطة تنمية طموحة.

خطة تتعدّد فيها المسارات الموجهة، وتكون حاضرة في كل فصولها لتمثل اهتمامات رئيسية تعكس تحديات الواقع وعقبات التنمية الواجب تجاوزها، علما ان القطاع الخاص يجب ان يكون مرتكزا اساسيا للنهوض والتنمية، ومحولا لسياسات التنوع الاقتصادي. كذلك يجب التركيز على جهود التعافي والاعمار في كل المناطق اللبنانية وعلى التنمية والاستثمار فيها، وتسليط الضوء على اولويات الاصلاح الوطنية التي تساهم في معالجة المسببات الهيكلية المعوقة للنهوض التنموي. لذا من الضروري اعتماد سياسات وبرامج تتمحور حول المواطن كجهة اطلاق وتحريك عملية النشاط الاقتصادي وتأمين فرص عمل، وتوفير تنمية على المدى الطويل عبر تعزيز الخدمات الاساسية لكل المناطق.

ان مصر لبنان بكل اطيافه والوانه معلق بيد ابنائه، وعلى وسائل انخراطهم في العمل النهضوي، مع اعتماد خيارات منسجمة وبناءة وفاعلة، وتسريع اسس الاصلاح وتفعيلها. نأمل في ان تتمكن قوى الجذب التي يمتلكها لبنان من ان تجعله نموذجا تنمويا مميزا. فهو يمثل واقعا مأسويا اليوم يمكن ان يتحول الى قصة نجاح استثنائية، اذا ما احسن تنفيذ الخيارات المطروحة.

وقد اظهرت تجارب الامم والشعوب بصورة جلية، في العقود الاخيرة على وجه الخصوص ان الازمات يمكن ان تصنع التغيير ان لم نقل المعجزات، بما تمثله من ديناميات محفزة للنهوض.

على المسؤولين الابتعاد من انانياتهم ومصالحهم وحرقتاتهم، والالتزام بخطوة انطلاق نحو رحلة التنمية المستدامة ونحو المستقبل الذي نصبو اليه كبلد متطور في جميع ابعاد التنمية، اقتصاديا، سياسيا، ثقافيا، اجتماعيا، بيئيا، نفسيا، وهي خطوة تركز على التزام لبنان، اذا صفت النيات، رؤية النمو الساعية الى تضييق الصدق وتحقيق الاستقرار والرفاه استنادا الى الارث الحضاري والرصيد القيمي، حيث يتقاسم الجميع فرص بناء مجتمع ناهض ومتكافل.

من المتوقع ان تكون السنوات الخمس المقبلة صعبة ومضنية مع استمرار التحديات والمخاطر المحدقة لجهود الاستقرار في الجبهة الداخلية ضمن بيئة اقليمية غير مستقرة. على صعيد آخر، ثمة حاجة الى مزيد من العزم لمواجهة الفساد وتعزيز الانتاجية لدفع النمو الاقتصادي، وتحسين الوضع المالي مع ضمان خطة تمويل عام يتم وضعها في ظل ازمة مالية - امنية - اجتماعية مركبة، ينبغي ان تتضمن اولويات عمل محددة بدقة، برؤية مختلفة، ومقاربات جديدة للمشاكل والتحديات، ونطاق تدخل حكومي مختلف.

عصام شلهوب

2020/185 في ما يخص ضرائب الدخل ضمن الاجراءات المتخذة للتخفيف من عبء الازمة الاقتصادية واثار جائحة كورونا على اللبنانيين، كما الى تدني قدرة المواطنين على الايفاء بالتزاماتهم مع انخفاض قدرتهم الشرائية جراء تدهور سعر صرف الليرة اللبنانية.

■ اتخذت الحكومة في اذار الماضي قرارا قضي بعدم دفع سندات الاوروبوند، ماذا حل بفوائد الدين وما هي سبل المعالجة، خصوصا ان اصحاب الدين لن يتخلوا عن حقهم الذي يتراكم، وكيف ستواجه الحكومة هذا الكم من التراكمات؟

□ بتاريخ 8 اذار 2020 اتخذت الحكومة اللبنانية قرارا بتعليق تسديد سندات الاوروبوند وفوائدها، وذلك بعدما وصل الاحتياطي من العملات الاجنبية في مصرف لبنان الى مستويات حرجة وخطيرة وفقا للمعطيات المتوافرة. هنا لا بد من الاشارة الى ان الاتفاق النهائي بين الدولة اللبنانية والدائنين قد يكون من خلال:

- شطب جزء من اصل الدين واعادة جدولة القسم المتبقي.
- اعادة جدولة اصل الدين مع تخفيض نسبة الفائدة الى معدلات تكون مقبولة من الطرفين.

اما التوقف عن الدفع، فنتج منه تراكم في قيمة اصل الدين غير المسدد، وتراكم في قيمة الفائدة المسددة، وفائدة تراكمية على المتأخرات. لمواجهة هذه التراكمات، لا بد من القيام بخطوات واضحة على كل الصعد الاقتصادية والمالية والنقدية، تضع لبنان على طريق الخروج من الازمات المحدقة به من جهة، وتداعيات تعليق سداد سندات الاوروبوند من جهة اخرى. من هذه الخطوات دخول الدولة اللبنانية في برنامج مع صندوق النقد الدولي، مع الاشارة الى ان الحكومة بدأت بالفعل التفاوض مع الصندوق للحصول على دعم مالي وتقني.

المدير العام لوزارة المال بالوكالة: المستحقات تُموّل من الضريبة على الفوائد والرسوم العقارية

عند افول كل شهر يتكرر سؤال يطرحه لبنانيون كثر، هو كيف تمول الدولة التزاماتها التي تستحق شهريا. سؤال مشروع في ضوء التراجع الفاقع في وضع المالية العامة الناتج من تدن حاد في الايرادات على مدى هذه السنة، وتدهور غير مسبوق في النمو الاقتصادي، علما ان التوقعات لا تشي بأي انفراج



المدير العام لوزارة المال بالوكالة جورج معراوي.

بات ثابتا ان ما يمكن ان يغير في هذه التوقعات، هو اي مؤشر يوحى بجدية السلطة السياسية الممثلة بكل مؤسسات الدولة، لالتقاط الفرصة او الاصح الفرص وان لمرة واحدة، والانطلاق بالاصلاحات. هذه الفرص التي ذهبت في مهب ربح التأخير في تشكيل الحكومات على مر السنوات الماضية، بسبب الامعان في التجاذب على المناصب والحصص. هذه الفرص التي اضاعتها ايضا الحكومات المشكلة، بسبب عجزها عن انجاز اي اصلاح ولو في قطاع واحد بسبب التناش على المصالح. ما يشهده لبنان اليوم من ازمات عميقة ضربت اسس اقتصاده العام والخاص وليرته والوضع المعيشي والاجتماعي، هو النتيجة الحتمية لكل ما ضاع من فرص. لذا كانت كلفة كل ذلك باهظة جدا، يدفع المواطن وحده ثمنها.

المدير العام لوزارة المال بالوكالة جورج معراوي كشف لـ"الامن العام" عن ارقام الايرادات المتراجعة في ابواب والمرتفعة في بنود اخرى، التي ساهمت في استمرار الدولة على الوفاء بالتزاماتها الشهرية، وتحديد الرواتب.

ايرادات الدولة تراجمت
22,5% ونفقاتها 19,9%

التدهور غير مسبق
في النمو الاقتصادي بنسبة
32,2%

آب 2020، ويتوقع ان يستمر هذا الانخفاض حتى نهاية هذا العام ويصل الى 22.5 في المئة. يعود ذلك، الى التدهور في النمو الاقتصادي الى مستويات غير مسبوقة، تصل الى 32.2 في المئة عام 2020، بحسب تقديرات دائرة التحليل الاقتصادي الكلي والدراسات الاخيرة مقارنة بانكماش مقدر بنسبة 6.9 في المئة عام 2019. ونشير الى ان تقديرات صندوق النقد الدولي الصادرة في تشرين الاول 2020 رجحت تسجيل تراجع نسبته 25 في المئة عام 2020. يعود هذا التراجع في الايرادات ايضا، الى تمديد مهل التصاريح والدفع بناء على القانون الرقم

■ انخفضت ايرادات موازنة الدولة في شكل حاد، ما ادى الى تراجع في المالية العامة، ما اثر ذلك على موازنة 2020؟ ما هي الاسباب؟ وما هي نسبة عجز الموازنة وكيف تتم تغطيته؟

□ تشير ارقام المالية العامة الى تراجع في الايرادات نسبته 20.2 في المئة حتى

اقتصاد

■ تراجع الإيرادات وانخفاض النفقات اثرًا على قيام الدولة بدفع التزاماتها. كيف يتم الدفع؟ ومن أين يأتي التمويل؟ □ استنادًا إلى المعلومات الأولية المتوافرة لدى مديرية الخزينة عن الفترة الممتدة من كانون الثاني ولغاية آب 2020، والمتعلقة بحركة الأموال النقدية التي خرجت ودخلت من وإلى الحسابات المصرفية العائدة إلى وزارة المال: اولًا- بالنسبة إلى الإيرادات، فقد سجلت تلك النقدية انخفاضًا إجماليًا بما يعادل 29.4 في المئة تقريبًا، بالمقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2019، حيث تراجعت معظم الإيرادات باستثناء بعضها، وبرزها: الضريبة على الفوائد التي سجلت ارتفاعًا ملحوظًا بنسبته 39.6 في المئة تقريبًا.

• الرسوم العقارية التي زادت بنسبة 85.56 في المئة تقريبًا مقارنة بعام 2019.

• ارتفعت إيرادات خزينة مختلفة بنسبة نحو 120 في المئة وذلك بسبب قيام مصرف لبنان برد فوائد مستحقة له إلى الخزينة اللبنانية سبق وتم تسديدها له من وزارة المال، علما أنه من المفترض

أن يعاد تسديدها لاحقًا على دفعات. ثانيًا- بالنسبة إلى النفقات، فقد سجلت تلك النقدية انخفاضًا إجماليًا بما يعادل 19.9 في المئة تقريبًا بالمقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2019. أما أبرز النفقات التي تراجعت في شكل ملحوظ، فهي:

• الفوائد المدفوعة والتي تدنت بما يعادل 59.03 في المئة تقريبًا.

• النفقات الاستثمارية التي انخفضت بما يعادل 48.18 في المئة تقريبًا.

• المدفوعات لمؤسسة كهرباء لبنان التي تراجعت بنسبة 37.09 في المئة تقريبًا.

• تسديد أقساط ديون خارجية، حيث انخفضت بنسبة 28.22 في المئة تقريبًا، إضافة إلى دعم الفوائد المدينة والتي

التوقف عن دفع الاروبوند راكم اصل الدين والفائدة

تدنت بنسبة 12.39 في المئة تقريبًا. هذا الارتفاع في بعض الإيرادات كما والانخفاض في معظم النفقات الناتج، أما تأجيل تسديد المدفوعات المستحقة فساهما خلال هذه الفترة في تمكين الدولة اللبنانية من تسديد بعض المستحقات الضرورية التي لا يمكن تأجيلها، وبرزها الرواتب والاجور ومعاشات التقاعد والتي لم تسجل أي ارتفاع بل على العكس سجلت انخفاضًا بنسبة 4.31 في المئة تقريبًا، إضافة إلى تسديد بعض المستحقات التي لم يعد في الامكان تأجيلها، مثل بعض المدفوعات الضرورية المستحقة للمستشفيات والبلديات.

■ ما هي اسباب العجز في الحساب الجاري؟ ومن أين يمول؟ □ يعود السبب الرئيسي للعجز في الحساب الجاري إلى العجز في الحساب التجاري أي إلى زيادة الاستيراد عن التصدير بخمسة اضعاف بناء على ارقام عام 2019، ويتم تمويل هذا العجز من احتياطي العملات الاجنبية في مصرف لبنان.



صافي الاصول الاجنبية لدى المركزي تراجعت الى 7.2 مليارات دولار.

■ ما هي عناصر تراجع العجز في الميزان التجاري وانعكاساته؟ □ تراجع العجز في الميزان التجاري في شكل ملحوظ بنسبة 59.6 في المئة في الفترة بين كانون الثاني - تموز 2020 مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي، وذلك مع تسجيل انخفاض كبير في الواردات نسبته 50.3 في المئة، على رغم تراجع الصادرات في شكل طفيف بنسبة 4.9 في المئة. وجاء التراجع الكبير في الاستيراد نتيجة عوامل كثيرة، أبرزها انهيار سعر الصرف في السوق الموازية والتي تشكل المصدر الاساسي للعملة الاجنبية للتجار المستوردين، في ظل توقف المصارف عن اجراء التحويلات إلى الخارج كما في السابق. وقد زاد على ذلك، التراجع الكبير في النمو الاقتصادي في الداخل الذي تضاعف مع الاقفال العام لمواجهة جائحة كورونا، ما يؤثر مباشرة على حركة الاستهلاك وبالتالي على الاستيراد، حيث ان السلة الاستهلاكية في لبنان تتكون في شكل كبير من منتجات مستوردة. هذا مع الإشارة، إلى ان من المرجح ان تتأثر حركة الاستيراد ايضا جراء انفجار مرفأ بيروت في 4 اب 2020، الا ان هذا الاثر لم يكن قد ظهر بعد في ارقام تموز. نتيجة لما ذكر، شهد معظم بنود الواردات تراجعًا سنويًا ملحوظًا مع استثناءات طفيفة متعلقة بالواردات الغذائية التي زادت في شكل بسيط من حيث القيمة، على رغم تراجع الكميات كما هي الحال بالنسبة إلى واردات الحبوب التي ارتفعت قيمتها بنسبة 1.7 في المئة، في مقابل انخفاض الكمية المستوردة بنسبة 3.7 في المئة. وجاءت تقلبات الاسعار العالمية لتؤثر في قيمة استيراد الكثير من السلع، خصوصا لناحية المشتقات النفطية والذهب. وانخفض استيراد المشتقات النفطية من حيث القيمة والكمية في شكل اساسي، نتيجة الاقفال العام وبالتالي انخفاض الطلب في السوق الداخلية، وذلك مع تراجع القيمة

المستوردة للسوق المحلي بنسبة 29.8 في المئة، في مقابل انخفاض الكمية بنسبة 5.4 في المئة. أما الانخفاض الابرز فقد جاء في الاستيراد المسجل من الجمارك لشحنات الفيول اويل والغاز اويل لصالح كهرباء لبنان بنسبة 79.9 في المئة من حيث القيمة، وبنسبة 73.3 في المئة من حيث الكمية المستوردة. بعد استثناء المشتقات النفطية والذهب، يسجل باقي الاستيراد تراجعًا سنويًا بنسبته 47.9 في المئة خلال الفترة المذكورة. ومن أبرز المنتجات التي تراجع استيرادها هي السيارات على انواعها بنسبة 70.8 في المئة والادوات الكهربائية والمعدات بنسبة 69.9 في المئة. هذا مع العلم، انه لا يمكن الاستعاضة عن استيراد معظم هذه السلع من خلال استبدالها بالانتاج المحلي، كون لبنان لا يمتلك الصناعات الثقيلة، وبالتالي ان النقص في هذه السلع سيؤثر على مستويي الانتاج والمعيشة على المدنيين المتوسط والطويل. أما من ناحية الصادرات، فقد ساهمت الزيادة في صادرات الذهب ومشتقاته 8.8 في المئة والمنتجات الغذائية 79.4 في المئة للفواكه والخضر، و3.1 في المئة للصناعات الغذائية في الحد من تراجعها، بحيث سجلت انخفاضًا سنويًا بلغ 4.9 في المئة في الفترة بين كانون الثاني وتموز 2020. وبعد استثناء صادرات الذهب، سجلت الصادرات تراجعًا سنويًا بنسبته 12.4 في المئة خلال الفترة المذكورة، مع انخفاض ملحوظ في تصدير المنتجات البلاستيكية 41.9 في المئة والادوات الكهربائية والمعدات 25.8 في المئة. وساهمت الزيادة في صادرات الذهب ومشتقاته وتراجع الصادرات الاخرى، في زيادة حصة الذهب من مجموع الصادرات إلى 40.1 في المئة في الفترة بين كانون الثاني وتموز 2020 مقارنة بـ 35 في المئة في الفترة ذاتها من عام 2019 و 24.4 في المئة ذاتها من عام 2018. وهو ما يشكل خطرا على ثبات الميزان التجاري، الذي يمكن ان يتأثر

في شكل تلقائي نتيجة تقلبات الاسعار العالمية. وعلى رغم تراجع الاستيراد، ظل ميزان المدفوعات في عجز كبير، وهو ما يبدو جليا في التغيرات في صافي الاصول الاجنبية لدى القطاع المصرفي 5.5 مليارات دولار خلال كانون الثاني وتموز 2020 مقارنة بـ 5.3 مليارات دولار خلال كانون الثاني وتموز 2019. وقد انتقل العجز من المصارف التجارية التي حققت ارتفاعًا في صافي الاصول الاجنبية بقيمة 1.7 مليار دولار، إلى المصرف المركزي الذي تراجعت صافي الاصول الاجنبية لديه بقيمة 7.2 مليارات دولار خلال كانون الثاني وتموز 2020 عاكسا اثر سياسة دعم سعر الصرف المعتمدة في استيراد الكثير من السلع الاساسية من نفط وقمح ومواد غذائية.

■ هل تم تعديل موازنة 2020؟ وماذا عن موازنة 2021؟ □ تم وضع مشروع موازنة تصحيحية تختلف سقوفها عن تلك الواردة في موازنة عام 2020 لم تصدر بقانون، ولكن يتم العمل بها حاليا. أما بالنسبة إلى موازنة عام 2021 فهي قيد التحضير.

■ عجز الموازنة يتم تمويله بالليرة اللبنانية وعجز الحساب الجاري بالدولار. كيف سينعكس ذلك على عمليات الاستيراد والتصدير؟

□ يتم تسديد عجز الموازنة من خلال اصدار سندات بالعملة المحلية والاروبوند بالعملة الاجنبية. توقف دفع مستحقات الاروبوند منذ اذار 2020 نظرا إلى شح احتياطي العملات الاجنبية والحاجة الملحة إلى إعادة هيكلة الدين العام. بشكل عام، يقلص تسديد مستحقات الدين بالعملة الاجنبية المساحة المتاحة لتمويل دعم المواد الاساسية، مثل المواد النفطية، الدواء، القمح وغيرها كما يؤثر على الاستيراد في شكل عام.

ع. ش